الأمم المتحدة

A/40/462
S/17325
5 July 1985
ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الاربعون
البند ٣٨ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الاوسط

مجلس الأمن
السنة الأربعون

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه وموجهة الى الامين العام من مندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أنقل الى سعادتكم نص مذكرة الحكومة اللبنانية الموجهة لسعادتكم حول اعلان حكومة الولايات المتحدة الأميركية عزمها على اتخاذ اجراءات قانونية وعملية هدفها عزل مطار بيروت الدولي ، راجيا التفضل بتوزيع المذكرة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن ، علما ان الحكومة اللبنانية تحتفظ ، عند الحاجة ، بحق دعوة مجلس الأمن للانعقاد .

(توقيع) رشيد فاخوري
السفير
مندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة

* A/40/50/Rev.1

مرفـــق

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ انها تنوى اتخـــاذ اجراءات قانونية وعملية هدفها عزل مطار بيروت الدولي ودعوة شركات الطيران الاجنبية الـى ايقاف رحلاتها اليه، اضافة الى منع الطائرات اللبنانية من استعمال المطارات الاميركيـــة وحث الدول الاخرى على اتخاذ اجراءات مماثلة. وبررت الحكومة الاميركية موقفها هذا بأنـه يشكل ردا على عملية اختطاف الطائرة الاميركية التي تمت مؤخرا.

ان الحكومة اللبنانية تأسف لهذا الاجراء وتعتبر انه يشكل خطوة ذات مردود سلبي بالنسبة للبنان والولايات المتحدة الأميركية على السواء، فضلا عن انها قد تزيد الأمـــور تعقيدا بدلا من توفير عناصر الحلول المرجوة. وترى الحكومة اللبنانية ان تؤخذ بعـــين الاعتبار الأمور التالية:

١ - ان عملية خطف الطائرة لم تكن الا مظهرا من مظاهر الصراعات الدائـــرة على أرض لبنان ويتوجب على الجميع النظر اليها من هذا المنطلق ووضعها في اطار هـــذه الصراعات. فاللبنانيون يتعرضون منذ أكثر من عشر سنوات لأنواع من العذاب والعنف تتخطى بشراستها ووقعها احتجاز طائرة أو خطف عدد من الركاب.

٢ - ان الحكومة اللبنانية، كما سبق وأعلنت، تدين وتشجب التعرض للطائرات المدنية وخطف الأبرياء. الا انها تعتبر ان ما جرى مؤخرا على هذا الصعيد له جـــذور ومنطلقات سياسية وليس مجرد عمل اجرامي أو ارهابي كما صورته بعض أجهزة الاعلام. فالواقع ان مطالب الخاطفين نابعة من مواقف سياسية قد يشاطرها البعض أو يرفضها، ولكنها جزء من الواقع السياسي اللبناني والشرق أوسطي. هذا فضلا عن كون المطالبة باطلاق المدنيين اللبنانيين الذين تعتقلهم اسرائيل دون أى مسوغ قانوني هو مطلب مشروع كما أكدت ذلـــك الولايات المتحدة الأميركية ذاتها.

٣ - ان تجاهل هذا الجانب السياسي من قبل الحكومة الأميركية واعتبار عملية الخطف مجرد عمل ارهابي يشكلان تعاميا مؤسفا عن جذور هذا النمط من العمليات والمواقف السياسية التي أفرزتها. والواقع أن كثيرين من اللبنانيين يعتبرون ان الولايات المتحـــدة الاميركية اختارت باصرار وعناد ان تغض النظر عن ممارسات اسرائيل في لبنان، بالغـــة ما بلغت هذه الممارسات من عنف وغطرسة. فالولايات المتحدة الاميركية استعملت حـــق النقض في مجلس الامن حتى عندما اقتصرت مطالبة لبنان على تطبيق القانون الدولي بغيـــة منع اسرائيل من قتل وتهجير السكان المدنيين في جنوب لبنان. كما انها تبنت الموقـــف الاسرائيلي بشكل مطلق ومتصلب في المحافل الدولية وفي اتصالاتها الثنائية حتى عندمـــا

كان الأمر يتعلق بحقوق اللبنانيين البديهية ، كما انها قررت تحويل المساعدات المخصصة لتمويل برامج اعادة الإعمار في لبنان الى دول أخرى على الرغم من معرفتها بأوضاع لبنان الاقتصادية وبحاجته الماسة الى هذه المساعدات ، كما انها لم تقم بأية بادرة فاعلة لتأمين اطلاق المسجونين في اسرائيل على الرغم من اعترافها بأن احتجازهم ونقلهم الى اسرائيل يشكلان خرقا واضحا للقانون الدولي . ومن غير المستغرب ان يؤدى تراكم هذه المواقف واستمرارها الى خلق شعور بالمرارة لدى فئات واسعة من الشعب اللبناني ، مما دفع البعض منهم الى القيام بأعمال يائسة وعنيفة كان موقف الدولة اللبنانية تجاهها واضحا وصريحا في حينه ، اذ أكدت بوضوح رفضها وادانتها لهذا النمط من الممارسات على الرغم من ادراكها جذورها ومسبباتها .

٤ - يجب أن يكون واضحا ان ما سبق لا يشكل تبريرا لهذه الأعمال بل هو محاولة لفهم جذورها وايجاد أفضل السبل لمعالجتها ووضع حد لها . فالحكومة اللبنانية تدين هذه الأعمال ولكنها ترى ان أنجع وسيلة لمواجهتها تكمن في تفهم جذورها السياسية والتعامل معها على هذا الأساس . ومما لا شك فيه ان تبنّي سياسة تتسم بقدر أكبر من العدل والانصاف والتوازن يشكل مدخلا رئيسيا في هذا المجال خاصة اذا ما أخذت هذه السياسة بعين الاعتبار مصالح كافة شعوب المنطقة دون استثناء ، خاصة مصالح الشعب اللبناني الذى أنهكته الحروب المتتالية على أرضه . فمعالجة عملية الاختطاف يجب ألا تتسم بطابع الانتقام أو الضغط أو رد الفعل الغاضب ، بل يجدر أن تكون مراجعة عقلانية للسياسات التي تعتبر الاختطاف احتجاجا عليها ، ومعالجة للمشكلة السياسية التي تعكسها في الأصل .

٥ - ان عزل لبنان ومنع شركتيه الوطنيتين للطيران من القيام بعملهما الطبيعي لا يمكن أن يؤديا الى نتيجة ايجابية ومجدية لأنهما يعبران عن رد فعل لا يتناسب بوقعه وحجمه مع الضرر الذى تسببت به عملية الاختطاف ، فضلا عن ان هذا الرد هو بمثابة عقاب لحكومة أدانت الاختطاف وشجبته ، ولشعب لم يشارك به ، ولمؤسسات لا دخل لها به على الاطلاق . فالرد الأميركي لا يتناسب مع الضرر ولا يعاقب المذنبين الحقيقيين بل يحمّل شعبا بكامله مسؤولية نهج لا يقره ، وأعمال لا يشارك بها . وهذه الأمور تضع الرد الأميركي في موقع مناقض كليا لأبسط قواعد القانون الدولي . فعملية الاختطاف وادخال الأسلحة الى الطائرة لم تتما في مطار بيروت الدولي ، كما ان هبوط الطائرة في هذا المطار ، بعد هبوطها في مطارات أخرى ، كان على الرغم من ممانعة السلطات اللبنانية . والواقع ان الانطباع الوحيد الذى سوف يخلّفه تمسك الولايات المتحدة الأميركية بهذا الرد هو ان الحكومة الأميركية قد اختارت معاقبة فئات ومؤسسات بريئة تفاديا لمواجهة واقع عليها التطرق اليه عاجلا أم آجلا ، وهو ان سياسة اسرائيل في لبنان قد ولّدت أحقادا عميقة في قلوب فئات من شعوب المنطقة وان بعض هذا الشعور يطال الولايات المتحدة الأميركية لأسباب واضحة .

٦ - تبذل الحكومة اللبنانية جهودها لضبط الاوضاع الأمنية في مطار بيروت الدولي ، وهي مستعدة للمساهمة في أية مبادرة دولية هدفها مكافحة الأعمال المخالفة للقانون الدولي مهما كان نوعها . كما انها تعتبر ان خرق الدول للقانون الدولي أخطر من خرق جماعات غير منظمة له . كما تعتبر ان سيادة لبنان هي كاملة وغير مجزأة ، وتطلب من المجتمع الدولي دعم هذه السيادة وعدم الانجرار وراء قرارات تسيء الى هذه السيادة .

٧ - في اطار ما تقدم يحتفظ لبنان ، عند الحاجة بحق دعوة مجلس الأمن للانعقاد .

- - - - -